بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا
دراسة للأبعاد والقيود

د. هند خليفة الصويعي
أستاذ إدارة الأعمال المشارك/ جامعة بنغازي
dr.hendbarka@yahoo.com

أ. علي محمود الفاخري
أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال/ جامعة اجدابيا
sery3limj@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة للكشف عن دور اللامركزية في تحقيق أهداف الإصلاح الشامل في ليبيا من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعات المنطقة الشرقية، حيث قام الباحثان بتصميم استبانة شملت (44) فقرة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة التي تمّ اعتماد وحدة التحليل النهائية فيها (215) مفردة. وقد أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي بمساعدة برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لأجل استخلاص النتائج، التي كان أبرزها: أنّ اللامركزية تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا، كما أنّ القيود التي تواجهها اللامركزية تحدّ إمكانيتها من تحقيق أهداف الإصلاح الشامل. وقدّمت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لإجراء مصالحة وطنية شاملة، وفرض سيادة القانون وإنفاذه من أجل تعزيز سبل الاستقرار والأمان وتحقيق الأهداف المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، الإصلاح الشامل، قيود اللامركزية، المصالحة الوطنية، ليبيا.

Decentralization as a Mechanism for Comprehensive Reform in Libya: A Study of Dimensions and Limitations

Dr. Hend K. Elsawaei **Mr. Ali M. Elfakri**

Abstract :

The study aimed to discover the role of decentralization in achieving the goals of comprehensive reform in Libya through the opinions of faculty members in the universities of the eastern region. The descriptive analytical approach was used with the program (SPSS) in order to derive conclusions, the most important : Decentralization plays a positive role in achieving the goals of the comprehensive reform in Libya, and the results also showed that the constraints faced by decentralization limit its ability to achieve the goals of comprehensive reform. The most important of recommendations of study, which is the need to create the appropriate climate and environment to conduct a comprehensive national reconciliation, and to impose the rule of law and enforce it in order to enhance stability and security and achieve societal goals.

***Keywords**:* decentralization, comprehensive reform, constraints of decentralization, national reconciliation, Libya**.**

مقدمة:

نحن نعيش في عصر تتلقى فيه بشكل مفرط أنماط الحكم المركزي الكثير من اللوم عن العديد من المشاكل والأزمات في العالم، بسبب اختلاف البلدان في الازدهار والتطور الكبير والمستمر بينها على المستوى المحلي، والذي أصبح مجالاً للنقاش من قِبَل العديد من الأدبيات التي أصبحت أكثر وعياً أنّ هناك عوامل قد تؤدي إلى وجود هذه الاختلافات. فالبلدان تسعى للحصول على الاستثمارات والترويج لأنفسها كفرص للتطور والنمو، وبالتالي من المهم إجراء تحليل للعوامل التي تدفعها لتحقيق ذلك، فمثلاً يمكن للسياسة الجيدة أنْ تجعل البلدان جاهزة للتكيف من خلال تعزيز بيئة اقتصادية ديناميكية تساهم في زيادة تحسين الخدمات المقدمة، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية. (Darmawan,2008؛ Begg,1999).

في هذا السياق، يمكن أنْ تلعب اللامركزية كما يعتقد مؤيديها دورًا في تحسين استجابة البلدان والإدارات المحلية، وزيادة كفاءتها وشفافيتها، وتعزيز آليات المساءلة، وجعل عملية صنع القرار أقرب إلى المواطنين، وبالتالي تجنب إهدار الموارد العامة والأعباء التنظيمية وجعل المجتمع أكثر استقرارًا وديمقراطية وتطورًا (Darmawan,2008)؛ (Bardhan,2002)؛ (USAID,2021). على سبيل المثال يُعتقد أنّه من الأسهل والأكثر كفاءة توفير الخدمات العامة، مثل: الكهرباء والمياه في مناطق تتميز بتنوعات اجتماعية وسياسية، قد تشكّل عاملاً محتملاً للصراعات والحركات الانفصالية، فاللامركزية تُعدّ وسيلة لنزع فتيل التوترات الاجتماعية والسياسية، وضمان الاستقلال الذاتي الثقافي والسياسي (Bardhan,2002).

وفي الواقع لا تمس اللامركزية هذه العوامل بشكل مباشر، حيث إنّ تدخّل الحكومات وأدوارها وتصميم إطار اللامركزية سيؤثر على السياسات المتعلقة بها، فقدرة الحكومة على إرساء سيادة القانون والنظام الاجتماعي خاصة في طور بناء الدولة، واعتبار اللامركزية جزءاً من إصلاح النظام على المستوى المحلي، فإنّ آثارها المترتبة يمكن أنْ تحدث العديد من التأثيرات على قدرة البلدان على التطور والنمو، فالهدف النهائي والرفيع المستوى من اللامركزية هو زيادة مستوى التنمية والنشاط الاقتصادي، وزيادة العمالة، والحد من الفقر ... إلخ (Darmawan,2008)؛ (The World Bank Report,2009)؛

(USAID,2021).

ولتوضيح ذلك نجد أنّ اللامركزية ليست غاية في حد ذاتها، فنجاحها يكمُن في تعزيز غايات أخرى مرغوبة. ومن الناحية العملية وفقاً للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID,2021)، تتبنى البلدان مجموعات مختلفة من اللامركزية السياسية والمالية والإدارية في السعي لتحقيق أهداف وغايات مختلفة، حيث تمنع الصراع أو تقلل من الآثار المزعزعة للاستقرار، وتوسّع نطاق مشاركة المواطنين ومساءلة الحكومات، وتُحسّن جودة القرارات المتعلقة بكيفية توزيع الموارد العامة. كما أنّ التغيير في أي هدف لا يتطلب بالضرورة تغييرات جوهرية في الأهداف الأخرى، فالبلدان تميل إلى عدم إعطاء وزن متساوٍ لكل هذه الأهداف عند الشروع في اللامركزية.

ومهما كانت الدوافع الكامنة وراء اللامركزية فمن المهم أنْ يتم تجميع العديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون فيها عادةً: الساحة الوطنية، والساحة المحلية، والمجتمع المدني. حيث تتطلب اللامركزية من المسؤولين الوطنيين التنازل عن أدوار معينة وكيفية أداءها، وأيضاً تتطلّب من المسؤولين المحليين تعلّم كيفية اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تمثّل تحديًا أكبر لبلدانهم، في ظل قيام مجموعات المجتمع المدني بإعادة توجيه سلوكها من أجل تحديد ومتابعة طرق للشراكة مع الجهات الحكومية.

وعلى خلاف ذلك، قد ترتبط اللامركزية بمخاطر كبيرة، فقد تؤدي التفاوتات في قدرة الإيرادات المحلية، وعدم وضوح أدوار ومسؤوليات الكيانات المركزية والمحلية، وضعف المساءلة، وعوامل الاقتصاد السياسي إلى تقييد الخدمات العامة خاصة في المناطق الفقيرة، وتهميش أصحاب المصلحة المعنيين، وجعل قرارات الإنفاق المحلي أقل مناصرة للفقراء (Bardhan,2000؛ Bardhan and Mookherjee,2002 كما أشار Alm, et all,2001). ومع ذلك تُعدّ هذه المشكلة نموذجية في الدول التي تسعي إلى تطبيق اللامركزية، حيث حدد البنك الدولي وفقاً (Litvack and Sheldon,2005) إلى ثلاث مشكلات رئيسية مرتبطة بهذا الخصوص: آليات تصميم المنظمات الحكومية، الآليات المالية لتخصيص الأموال للحكومات المحلية، مساءلة الحكومات المحلية وقدرتها على إدارة السلطة المستلمة. هذا الاتجاه يتماشى مع ما تمّت الإشارة إليه في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2019)، فيما يتعلق بإعادة تشكيل العلاقة بين الحكومة

المركزية والإدارات المحلية من أجل دور تعاوني واستراتيجي كبير من الناحية السياسية والإدارية والمالية، بحيث تكون متميزة ومترابطة.

وبطبيعة الحال فإنّ تحديد الممارسات الأكثر نجاحاً لاستخدامها كنماذج وطريقة لتعزيز القدرات على المستوى المحلي يجب أنْ تأخذ في الاعتبار تعزيز قدرات وأداء البلدان الفردية والمؤسسية، وإنشاء هياكل إدارة محلية تتفاعل مع المواطنين، وتمكّنها من تقديم خدماتها، وتحسين أدائها دون زعزعة الاقتصاد الوطني. ويصبح السؤال هو كيف ينبغي تخصيص سياسة تعزز قدرة البلدان من أجل تحقيق الأهداف الشاملة بين مستويات الحكومة؟ خاصة في البلدان التي تحاول البدء في إصلاح نظامها الشامل. من هنا، تحاول هذه الدراسة الكشف عن ممارسات اللامركزية في ليبيا ودورها في التأثير على النظام الشامل وتحقيق الإصلاحات على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، من خلال تعزيز سبل الاستقرار والديمقراطية والتنمية، بدعم التغييرات في اللامركزية السياسية والمالية والإدارية، وبمشاركة على المستويات الوطنية، والمحلية، والمجتمع المدني.

مشكلة الدراسة:

لا يخفى على أحد أنّ جلّ الجهات الفاعلة الموجودة في ليبيا إلى الآن لم تحظَ بطابع الشرعية الديمقراطية، حيث تُتخذ القرارات الأكثر أهمية من قِبل الحكومات بشكل معقد وغالباً ما يتم التأثير عليها من قِبل الجماعات الضاغطة. ناهيك عن الانقسام المؤسسي والسياسي الذي أدى إلى تَقْويض قدرة الهياكل الإدارية وتقييد قدرة السلطات التنفيذية على تحديد الأولويات الاستراتيجية وتنظيم صنع السياسات. ومن جانب آخر يمكن الاستدلال على بعض الشرعية الديمقراطية على مستوى المحليات بمجرد إنشاء المجالس البلدية بنصّ القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، وقرار رقم 180 لسنة 2013 بإنشاء البلديات، حيث واصلت البلديات تقديم الخدمات الأساسية، وتنظيم عملها، ومواءمة توجهاتها، وتحديد مطالبها في سياق قانوني موحد. ومع ذلك في الواقع، لا تشارك الإدارات المحلية والبلديات في تشكيل السياسات الوطنية التي توضع من قِبل المؤسسات المركزية، إلى جانب عدم وجود رؤية واضحة للحكومة المركزية، والافتقار إلى الخبرة والكفاءات، بجانب تأثرها بشكل كبير بمراحل الأزمات المختلفة التي أدت إلى أوجه قصور فيها، حيث يعمل الجميع بمنأى عن بعضهم.

وفي هذا الصدد حاولت ليبيا جاهدة التعامل مع الأزمات المتزامنة مثل الحرب وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى إنهاك اقتصادها، فالمدن تعاني بشكل عام من نقص مزمن في التمويل والأمن، ورؤية استراتيجية للتنمية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية المشتركة، والانقطاعات المتكررة والطويلة للتيار الكهربائي، والرعاية الصحية، وغيرها. حيث يقع عبء تلبية احتياجات الناس ومطالبهم على عاتق المجالس البلدية، دون دعم في تحسين الخدمات الرئيسية المذكورة أعلاه*، وصعوبة التعامل مع المكاتب المحلية ذات الصلة بسبب القانون الذي لا يمنح المجالس أي سلطة تنفيذية عليها.

وبالرغم من افتتاح منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF) خلال عامي 2020-2021، عملية إعادة توحيد مؤسسات الحكومة الوطنية الليبية، والانتعاش في النمو الاقتصادي عام 2021 وأوائل عام 2022، إلّا أنّ خطر الأزمات والصراعات، ووجود حكومات متنافسة، أدى إلى مزيد من الاضطرابات، وتفاقم وتعقيد عملية الإنفاق الحكومي، وزيادة استخدام آليات المواجهة السلبية، وبالتالي الحد من قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة وتمويل المشاريع الإنمائية.

حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نصف قيمته سابقاً، والذي نتج عنه ارتفاع في معدّل التضخم وانخفاض في الاستهلاك، فوصل إلى 1.3٪ بحلول 2020 ليرتفع إلى 2.8% عام 2021، و4.8% خلال الربع الثالث عام 2022. هذا الأمر يمكن أنْ يفاقم أوضاع الفقر والجوع التي تعاني منها الأسر ذات الدخل المحدود والفقيرة. حيث كان ما يقدر بنحو 1.3 مليون شخص بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات، التي ساهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فيها على شكل حزم مالية لدعم المجالات القطاعية والإنسانية ما بين عام 2014-2021م (BTI,2022)؛ (تقرير البنك الدولي،2022)؛ (تقرير البنك المصرفي الليبي،2022)؛ (Al Dawadi,2020).

على صعيد آخر ومنذ تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي تفاقمت المشكلات بسبب الخلاف والتباطؤ في تطوير النظام المحلي الذي يعالج توزيع الثروة والسلطة بشكل

* وفقًا للقانون 59 لسنة 2012، يُسمح للمجالس البلدية بجمع الإيرادات المحلية، ويجب أنْ ترسل البلديات جميع هذه الإيرادات إلى الحكومة الوطنية، التي تعيد بعد ذلك تخصيص حصة للبلدية. وبسبب التشريعات غير المكتملة، والتقسيمات المؤسسية، لم تتلق البلديات بعد أي جزء من هذه الأموال.

ساهم في تمديد مركزية الدولة، واختلال توزيع السكان والموارد بسبب الحروب والنزاعات، وازدياد الأعباء الاقتصادية، وهو ما يفسّر تركّز الناس حول السلطة والوظائف الإدارية، حيث تحظى المناطق القريبة من الحكومة بمعاملة تفضيلية في الطاقة الاستيعابية للخدمات العامة (عمر، 2013). حذر في هذا الشأن رئيس المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات من استمرار مركزية الحكومة في ليبيا وتمسّك الحكومات المتعاقبة بعدم تفويض الصلاحيات والاختصاصات للإدارات المحلية، وعدّ أنّ الحل يكمن في تفعيل منح الصلاحيات للمؤسسات الحكومية وتأسيس نظام إدارة محلية فعال، بالإضافة إلى وضع حد لسياسات الإقصاء والتهميش ضد المناطق والأقليات (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ب، س). كما أكّد رئيس حكومة الوحدة الوطنية، ووزير الحكم المحلي، ووكيل وزارة الحكم المحلي لشؤون التنمية المحلية وفق (بوابة إفريقيا الإخبارية، 2022)، أنّ البلديات تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة باعتبارها على تواصل مباشر مع المواطنين، وأنّ الحل السليم في ليبيا هو تفعيل اللامركزية من خلال نقل الاختصاصات، والعمل على تفعيل الإدارة المحلية ودعم البلديات في معالجة مشاكلها وتقديم الخدمات للمواطنين. وأكّدت رئيس اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بمجلس النواب إعطاء الأهمية للإصلاحات التشريعية المطلوبة لدعم خطة التحول اللامركزية وخاصة على ضوء ما تشهده البلاد من نزاعات قانونية نتيجة نقل الاختصاصات للبلديات (بوابة إفريقيا الإخبارية، 2022).

تأسيساً على ما سبق ذكره، وبالإضافة إلى دعوة الكثير من الباحثين والوكالات والمنظمات الدولية للقيام بإجراء المزيد من التحليل للتحقق من آثار اللامركزية في تحقيق أهداف وغايات مختلفة. حيث إنّ الاعتراف بتعقيد وكلفة وتنوع اللامركزية، وانطوائها على تغييرات في العديد من المجالات مع مرور الوقت، ومعرفة ما إذا كانت تدعم الدول التي لم تبدأ بعد في هذا المسار، خاصة في ظل الصراعات والنزاعات والأزمات المختلفة، تنطلق هذه الدراسة من نقطة مفادها أنّ تبني اللامركزية يمكن أنْ يساهم في دعم وتحسين عملية الإصلاح الشامل الذي تسعى الدولة الليبية لتحقيقه.

وعليه، تمتّ بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي : إلى أي مدى تلعب اللامركزية دوراً في تحقيق عملية الإصلاح الشامل في ليبيا ؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

– هل تساهم الأبعاد السياسية والمالية والإدارية ضمن خصائص السلطة والمسؤولية والاستقلال

والقدرة في تطبيق اللامركزية في ليبيا ؟

– هل يمكن أنْ تحفّز أهداف الاستقرار والديمقراطية والتنمية على عملية الإصلاح الشامل في ليبيا ؟

– هل يمكن أنْ تلعب القيود على قوة الدولة والقيود السياسية والمؤسسية، وقيود الموارد والأهداف المتضاربة تحديات تواجه تحقيق اللامركزية في ليبيا ؟

أهداف الدراسة :

– إيضاح مدى مساهمة الأبعاد السياسية والمالية والإدارية ضمن خصائص السلطة والمسؤولية والاستقلال والقدرة في تطبيق اللامركزية في ليبيا.

– تبيان دور أهداف الاستقرار والديمقراطية والتنمية في الإصلاح الشامل في ليبيا.

– التعرّف على القيود المفروضة على قوة الدولة والقيود السياسية والمؤسسية وقيود الموارد والأهداف التي تواجه تحقيق اللامركزية في ليبيا.

– معرفة دور اللامركزية في تحقيق عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.

– معرفة دور القيود في الحد من تحقيق اللامركزية لعملية الإصلاح الشامل في ليبيا.

– تقديم توصيات من شأنها العمل على تفعيل الإدارة المحلية ودعم البلديات في معالجة مشاكلها وتقديم الخدمات للمواطنين ودعم اللامركزية.

أهمية الدراسة :

– تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة – على حد علم الباحثيْن– التي تتناول موضوع اللامركزية بجميع أبعادها وخاصة في ليبيا، حيث لم يتبيّن للباحثين أي دراسة تناولت الموضوع. ومن ثَمّ قد تمثّل هذه الدراسة إضافة متواضعة للمكتبة المحلية والعربية لتزويدها بهذا النوع من الدراسات، مما يفتح آفاقاً أمام البحاث للخوض في هذا النوع من الموضوعات.

– تنبع أهميتها أيضاً من الفائدة التي يمكن أنْ تحققها اللامركزية نحو دعم وتحسين عملية الإصلاح الشامل الذي تسعي الدولة الليبية لتحقيقه في ظل الأزمات والصراعات التي تواجهها.

نموذج الدراسة:

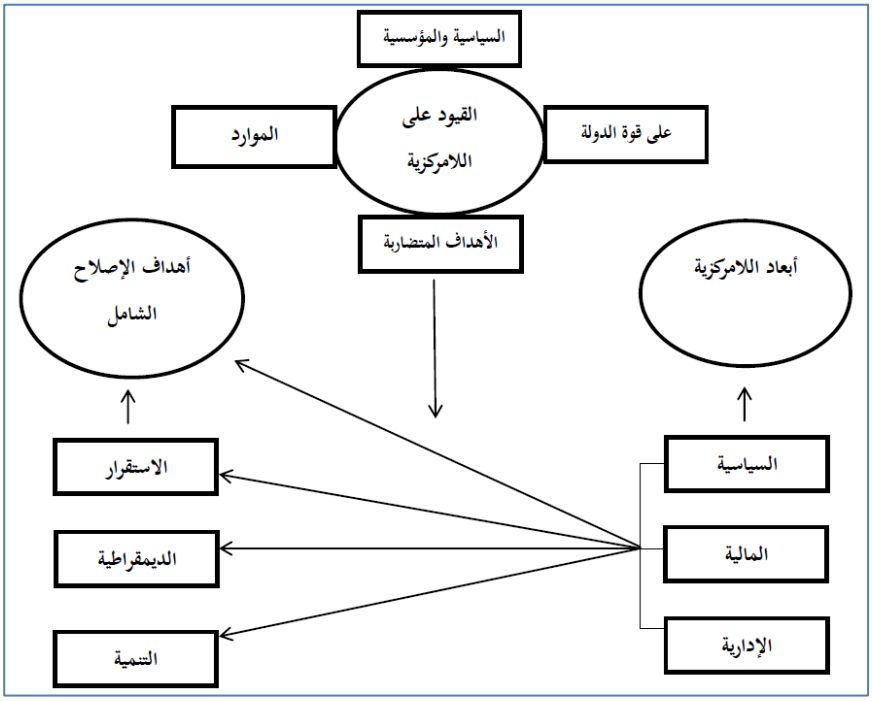

المصدر: من إعداد الباحثين.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولي: تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل (الاستقرار والديمقراطية والتنمية) في ليبيا ؟ ويتفرّع منها الفرضيات الآتية:

- تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في ليبيا.
- تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق الديمقراطية في ليبيا.
- تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية في ليبيا.

الفرضية الثانية: تلعب القيود (السياسية والمؤسسية وقوة الدولة والموارد والأهداف المتضاربة) دوراً إيجابياً في الحد من تحقيق اللامركزية لأهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.

منهج الدراسة:

تمّ إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي من خلال إجراء المسح المكتبي وشبكة الإنترنت للاطلاع على المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة لبناء الإطار النظري. كما تمّ استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات والأسئلة الموضوعة، من خلال دراسة ميدانية تهدف لجمع البيانات بواسطة استمارات الاستبيان واستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها تمّ اختيار أعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد في الجامعات الليبية بالمنطقة الشرقية مجتمعاً للدراسة، ويرى الباحثان أنّ اختيار هذا المجتمع يرجع لسببين: أولهما الدراية الكافية التي تملكها هذه الفئة بموضوع الدراسة، والآخر الدعوات والخطابات المستمرة من الشرائح المختلفة في المنطقة الشرقية لدعم وتفعيل اللامركزية نتيجة حتمية لتحقيق الأهداف والمتطلبات التي تسعى إليها. وعليه تمّ الاعتماد على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في هذا المجتمع من أجل جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة. ونظراً لكون هذا المجتمع كبيراً جداً، وأيضاً لضيق الوقت والتكلفة، تمّ اختيار عينة عشوائية منهم بلغت (222) من إجمالي (523) مفردة، وفقاً لجدول (Krejcie&Morgan,1970)، وقد تمّ الاعتماد على هذا الأسلوب نظراً لتجانس المجتمع وملائمته لطبيعة الدراسة. ونتيجة وجود خطأ عدم الاستجابة من قِبل بعض أفراد العينة تمّ استرداد (215) استمارة استبيان مثّلت وحدة التحليل النهائية.

التمهيد:

ازداد الاهتمام بنظام (اللامركزية) بشكل كبير في كل الدول خلال الثمانينيات من القرن الماضي؛ لِمَا له من خصائص ومزايا ضرورية للتنمية الاقتصادية المحلية، فالاقتصاديات والبيروقراطيات المركزية غير الفعّالة دفعت الباحثين إلى التفكير في اللامركزية حلاً لمشاكل البلدان النامية، وبدأت المؤسسات المتعددة الأطراف في إدراج مكونات اللامركزية في العديد من المؤسسات كما كانت هناك ضغوط محلية من أجل تطبيق اللامركزية فاتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والمعاهدات الدولية وشروط القرض الدولي كلها عوامل أجبرت الحكومات على التخلي عن أدوارها التقليدية وتركوا الوظائف الحاسمة للجهات الحكومية غير المركزية من

خلال توزيع بعض المهام عليها؛ حتى تتمكن من الجمع بين أسلوبي المركزية واللامركزية، الأمر الذي يحقق التكامل والتوازن المنشود للحد من مخاطر المركزية من جهة، وإنشاء أشخاص قانونية محلية لامركزية، لها سلطة اتخاذ القرار في قضايا المواطنين، دون البعد عن الإطار العام للدولة، أو الخروج عن الخط السياسي والقانوني المحدد لها من جهة أخرى. (سعودي وسعودي، 2012، ص ص81- 96)، (Schneider,2003).

مفهوم وتعريف اللامركزية:

على الرغم من أن العديد من البلدان تشترك في خصائص اللامركزية، إلّا أنّ هناك اختلافات صارخة في نوع ودرجة اللامركزية المطبقة بها مما أحدث الارتباك المفاهيمي في أبحاث اللامركزية حيث حاول الباحثون توخي الحذر بشأن طريقة تعريفهم للامركزية والسياقات التي يدرسونها فيها.

فلعل الاختلافات في التخصصات وحتى الاختلافات اللغوية أدت إلى اختلافات في تطبيق المفهوم، على النقيض من ذلك فإنّ المركزية لديها استخدام أكثر دقة وقبول، والذي يعني تركيز السلطة والموارد في المركز.

وعليه يمكن تعريف اللامركزية بأنّها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة غير المركزية أو المصلحية غير الممركزة التي تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها.

والهدف الأساس للامركزية هو أنْ يكون مُتخذ القرار قريباً ممن يُنفَّذ عليه القرار (الجمهور)، الأمر الذي يتطلب توافر قانون محدد لها وميزانية خاصة (المركز اللبناني للدراسات، 2013).

وقدّمت (OECD ,2019) منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً للامركزية لا يختلف كثيراً عن سابقه حيث عرفتها بأنّها عملية نقل للصلاحيات والمسؤوليات من مستوى الحكومة المركزية إلى السلطات المنتخبة في المستوى الأدنى (الحكومات الإقليمية ، البلديات، إلخ) ، مع وجود درجة معينة من الاستقلالية بما يحقق المزيد من التعاون بينهما.

ويمكن التعبير عن اللامركزية بالمعنى الحديث وفق (Eryılmaz,2011:103) على أنّها نقل السلطة الإدارية مثل التخطيط واتخاذ القرار، وتحصيل الإيرادات العامة من الحكـومة المركـزية إلى المقاطعات والمؤسسات والحكومات المحلية والوحدات الفيدرالية والعامة

شبه المستقلة والمنظّمات المهنية والمنظّمات التطوعية في الخارج للإدارة.

وتنظر (أمنينة، 2019) على أساس توزيع الوظيفة الادارية في الدولة ما بين الحكومة المركزية في العاصمة وهيئات إقليمية أو مرفقية مستقلة نسبياً تعمل تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية، وبهذا المعنى فإنّ اللامركزية تدور حول تنظيم الجهاز الإداري في الدولة على نحو يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي ليكونوا أكثر صلة بالجمهور.

فوائد اللامركزية:

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، عدة فوائد للامركزية يمكن ذكرها فيما يأتي:

- تحسين تقديم الخدمات: تتيح اللامركزية للحكومات المحلية تكييف الخدمات لتلائم الحاجات.
- المحلية واختيار السياسات الملائمة دون موافقة الحكومة المركزية.
- معالجة إهمال المناطق المهمشة بإرساء هياكل حكم محلي قادرة على تمثيل الحاجات المحلية، وفي نهاية المطاف تشجيع توزيع الموارد العامة على المناطق التي تحتاجها، وهذا بدوره يشجع التنمية على المستوى المحلي.
- تشجيع المواطنة الديمقراطية من خلال زيادة درجة المساءلة وتوسيع مشاركة المواطنين وتجزئة السلطة المركزية وتعزيز المنافسة السياسية.
- الحفاظ على وحدة البلاد واستقرارها.
- زيادة الاستقلال الاداري من خلال التدخّلات الإدارية المركزية.
- تحقيق درجة الشفافية والمحاسبة للبريوقراطيين والممثلين المنتخبين وللمؤسسات السياسية.
- الحيلولة دون الانفراد والاستئثار بالسلطة حيث يتم توزيع السلطات المسؤوليات على أكثر من مستوى.
- تعظيم قدرة الحكومة المحلية على الاستجابة للمطالب المحلية. (عبد الوهاب، 2009)

أبعاد اللامركزية:

هناك ثلاثة أبعاد للامركزية وهي اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، واللامركزية في المالية العامة. وغالباً ما تكون هذه الأبعاد متشابكة، والجدير بالذكر هنا أنّه قد تشتمل لامركزية الحكم في كل بلد على مزيج مختلف من الأبعـاد الثلاثة، إذ يمكن أنْ يكـون نظـام

الحكم لا مركزياً بدرجات متفاوتة في كل بُعد من الأبعاد الثلاثة.

أ. **اللامركزية السياسية:** تعني أنْ تنقل الحكومة المركزية سلطات سياسية إلى الحكومات المحلية. ويتم هذا النقل من خلال التعديلات الدستورية والإصلاحات الانتخابية التي تخلق أو(نماذج أو قوى من اللامركزية) وتتكون اللامركزية السياسية من ثلاثة عناصر: (سلطة المواطنين المحليين لانتخاب مسؤولين تشريعيين وتنفيذيين محليين، العلاقات بين مختلف وحدات الحكم المحلي، العلاقات بين مستويات الحكم المركزية والمحلية) ويمكن أنْ تؤدي اللامركزية السياسية أيضًا إلى إنشاء مساءلة أفقية بين أعضاء المجالس المحلية والمديرين التنفيذيين وموظفي الخدمة المدنية، وكلها ضرورية لتحقيق الأداء الفعّال.

ب. **اللامركزية الإدارية:** هي نقل مسؤولية تقديم الخدمات العامة من الحكومة المركزية إلى وحدات إدارية محلية أو حكومات أقاليم أو حكومات محلية، ولكي تكون اللامركزية ذات مغزى يجب على الوحدات الإدارية أو الحكومات المحلية أنْ تفعل شيئًا ما لإفادة سكانها الذين يجب أنْ يعرفوا ما هو مخوّل للمسؤولين المحليين أو أعضاء المجالس للقيام به من أجل التفاعل معهم بشكل فعّال ومحاسبتهم، وعادة ما تطبّق بواحد من المستويات التالية (من الأقل شمولاً إلى الأكثر شمولاً) وكما يأتي:

- **لامركزية الوظائف الإدارية:** هي مسألة جغرافية محضة، حيث تنقل الحكومة المركزية المسؤوليات الإدارية عن خدمات معينة إلى المكاتب المحلية للحكومة المركزية، وفيها تبقى السيطرة في العاصمة حيث لا تشتمل إلّا على إعادة توزيع المسؤوليات داخل الحكومة المركزية، ومن ثَمّ لا يُنشأ مستوى إضافي من الحكومة.
- **التفويض:** تنقل الحكومة المركزية المسؤولية الإدارية عن وظائف أو خدمات معينة إلى الحكومات أو الوحدات الإدارية المحلية وبعكس لامركزية الوظائف الإدارية، يشتمل التفويض على مستوى ثانٍ من الحكومة وتعمل الحكومات المحلية كوكلاء عن الحكومة المركزية، حيث تظل مسؤولة أمامها وقد تباشر الحكومة المركزية سيطرة كبيرة على الحكومات المحلية، أو قد تسمح بدلاً من ذلك بدرجة معقولة من سلطة اتخاذ القرار، مع ضمان الامتثال للسياسة الوطنية في الوقت نفسه.
- **اللامركزية الإدارية الكاملة:** تنقل الحكومة المركزية سلطة اتخاذ القرارات إلى حكومات إقليمية أو محلية مستقلة أو شبه مستقلة، وبالتالي تتولى الحكومة المحلية مسؤولية تخطيط

وإدارة الوظائف العامة على المستوى المحلي، بما في ذلك سلطة اتخاذ القرارات ووضع السياسات. وعلى خلاف التفويض، تتطلب اللامركزية الكاملة درجة ما من اللامركزية السياسية، مما يسمح للجمهور المحلي بمساءلة المسؤولين المحليين على قراراتهم وتصرفاتهم، وذلك من خلال آلية انتخابات الحكومة المحلية.

ج. **اللامركزية المالية:** هي توسيع الإيرادات والنفقات التي تخضع لسيطرة الحكومات المحلية والوحدات الإدارية من خلال منح الموارد والمسؤولية عن خدمات معينة إلى الحكومات المحلية لتتمتع بشكل من أشكال الاستقلال المالي يساعدها على أداء وظائفها بفعالية، فهي مكون حيوي من مكونات عملية اللامركزية الكلية، وأنّ اتباع خطة سيئة التصميم للامركزية المالية يفاقم التفاوتات القائمة بين المناطق نتيجة التفاوتات في قدرات توليد الإيرادات المحلية، مما قد يتسبب في عدم كفاية الخدمات العامة المقدمة في المناطق الفقيرة نسبياً من البلد وهناك ثلاثة مجالات رئيسية للامركزية المالية:

- **الإنفاق:** يتحمل كل مستوى من مستويات الحكومة مسؤولية توفير خدمات معينة ويحتاج إلى تغطية تكاليف تلك الخدمات حتي يتمكن من تقديمها بأعلى فعالية.
- **الإيرادات:** هي الضرائب والرسوم التي تحصّلها مختلف مستويات الحكومة وفقاً لوظائف هذه الحكومات ومسؤوليات الإنفاق المسندة إليه فوجود مصدر إيرادات مستقل ضروري لاستقلال الحكومات المحلية.
- **التحويلات:** ويتم استخدامها من الحكومة المركزية إلى المحلية لتكملة الإيرادات التي تجمعها الحكومات المحلية بنفسها. ويمكن أنْ تصحح هذه التحويلات الاختلالات الأفقية بين الحكومات المحلية الناشئة عن تفاوت الإيرادات . كما يمكن أنْ تعالج أيضاً الاختلالات الرأسية التي تنشأ عندما تجمع الحكومة المركزية معظم الإيرادات لكن تسند حصة كبيرة من مسؤوليات الإنفاق إلى الحكومات المحلية وتكون التحويلات إمّا غير مشروطة وإمّا مربوطة بتقديم خدمات عامة معينة، وهو ما قد يقلص استقلال الحكومة المحلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014) (USAID,2021).

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع اللامركزية من عدة جوانب فدراسة (Falleti,2004) هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة نظرية متسلسلة عن اللامركزية وتأثيراتها

على توازن القوى بين الحكومات في دول أمريكا اللاتينية، لها ثلاث خصائص رئيسة: أ. عرّفت اللامركزية على أنّها عملية. ب. أخذت في الاعتبار المصالح الإقليمية للجهات المفاوضة. ج. دمجت التأثيرات السياسة المرتدة في تحليل مواقف المساومة. وأوضح الباحث أنّ تسلسل الأنواع المختلفة من اللامركزية (المالية والإدارية والسياسية) هو محدد رئيس لتطور ميزان القوى بين الحكومات، التي تمّ قياسها في أكبر أربع دول في أمريكا اللاتينية، وتمّ تطبيق هذه النظرية على: كولومبيا والأرجنتين. وأظهرت النتائج أنّ اللامركزية في الأرجنتين خلافًا للرأي الشائع لم تزيد من سلطة المحافظين ورؤساء البلديات مقارنة بالرئيس. في المقابل أدت سلسلة مختلفة من إصلاحات اللامركزية في كولومبيا إلى درجات أعلى من الحكم الذاتي للحكام ورؤساء البلديات مقارنة بالرئيس. **بينما** دراسة (Saavedra,2010) تتبنى بشكل أكبر البحث في الإطار المفاهيمي للعلاقة بين اللامركزية وتقديم الخدمات من خلال فحص الأبعاد الأساسية للإصلاح بشأن الوصول إلى خدمتين رئيستين: الرعاية الصحية ومصادر مياه الشرب المحسنة. وتقدّم نتائج الانحدار أدلة تدعم التأثيرات الإيجابية والمهمة للامركزية المالية والإدارية والسياسية، بشكل فردي على المتغيّرات المستخدمة لقياس الوصول إلى الرعاية الصحية، وتحسين توفير المياه، على الرغم من أنّ حجم وقوة هذه التأثيرات يختلفان لكل بُعد من أبعاد اللامركزية فيما يتعلق بكل خدمة تمّ فحصها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ البلدان النامية يمكن أنْ تستفيد بشكل كبير من إصلاحات اللامركزية مقارنة بالبلدان المتقدمة. وتؤكد هذه النتائج على أنّ تطبيق اللامركزية فقط من خلال بُعد واحد قد يحقق ثمارًا إيجابية أقل من حيث الوصول إلى الخدمات مقارنة بالنهج متعدد الأبعاد، في حين أظهرت الأبعاد الثلاثة جميعها لبعد اللامركزية تأثيرًا إيجابيًا على الإصلاح، وأظهرت اللامركزية السياسية على المستوى المحلي التأثير الأقوى والأكثر قوة. **أمّا** دراسة (Viglo,2014) فسعت إلى التحقيق في مشاكل اللامركزية في إدارة التنمية في غانا من خلال طرح سلسلة من الأسئلة المتعلقة بكيفية نقل السلطة، وأهم المشكلات التي تعترضها وأنّ العثور على إجابات لهذه الأسئلة يقود إلى التعرّف على مشاكل توزيع السلطة والإدارة وتنفيذ الإدارة اللامركزية. وقد أثبتت محاولات تطبيق اللامركزية في الأجهزة الحكومية في غانا منذ الاستقلال عدم فعاليتها، لذا كان من المهم التساؤل عن نوع اللامركزية المناسبة للظروف الغانية ؟ حيث تبيّن أنّ هناك أسباب عديدة لفشل تطبيق اللامركزية كضعف القدرة الإنمائية للمناطق اللامركزية لا

علاقة لها بالحجم وضعف الإيرادات وقاعدة الموارد، والافتقار إلى الخبرة الفنية، سوء الإدارة المالية والفساد، قلة الخبرة وضعف مستوى موظفي الحكومة المحلية، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التدني المكاني المرتبط بها وضعف الأجر مقابل الخدمة على المستوى المحلي. وتعاريف غير واضحة لتوزيع الوظائف بين أجهزة الحكومة المركزية والبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلى الرغم من الفوائد التي تحققها اللامركزية إلّا أنّه في ظل ظروف معينة تعيق محاولات تحقيق الأهداف الوطنية الأخرى، مثل تنفيذ السياسات القطاعية على الصعيد الوطني، وتخفيض الإنفاق العام والمساواة بين الأقاليم. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المدى الذي سيتحقق فيه اللامركزية يتوقف إلى حد كبير على اعتماد شكل من أشكال اللامركزية والاستعداد السياسي لإشراك الناس بشكل حقيقي في عمليات صنع القرار. **واستعرضت** دراسة (Ashraf& others,2016) الأدبيات المتعلقة بإصلاحات اللامركزية في أربعة بلدان إفريقية هي (تنزانيا وجنوب إفريقيا وسيراليون وإثيوبيا) ومقارنتها بدولة زامبيا محل الدراسة لفهم العوامل التي يمكن أنْ تسهم في إصلاح اللامركزية، وكيف يؤثر تصميم الإصلاحات على نجاحها، وتمّ اختيار هذه البلدان الأربعة لأنّ سياقها يمكن مقارنته بزامبيا، وقد شهدت إصلاحات لامركزية شاملة أدت إلى نتائج عدة منها زيادة فرص التعلم في زامبيا. واليوم تمتلك جميع البلدان نظامًا قانونيًا تمّ فيه نقل المسؤولية الإدارية عن الصحة والتعليم والبنية التحتية إلى سلطات الحكومة المحلية (LGAs). بالإضافة إلى ذلك تتمتع الهيئات المحلية في جميع البلدان التي يتم التركيز عليها بزيادة (محدودة) في الإيرادات وقوة الإنفاق. وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات أنّ جميع البلدان الأربعة تشترك إصلاحات اللامركزية في ثلاث خصائص: أولاً : نقل سلطات تقديم الخدمات الأساسية إلى الحكومات المحلية. ثانيًا : في جميع الحالات تحتفظ الحكومة المركزية بالسلطة على وضع السياسات والمعايير من أجل ضمان الحد الأدنى من مستوى الجودة في تقديم الخدمات العامة. أخيرًا، بينما تخصص جميع البلدان محل التركيز بعض صلاحيات تحصيل الإيرادات للحكومات المحلية، فإنّ تمويل أنشطة الحكم المحلي يتم بشكل أساسي من خلال منح الحكومة المركزية، وعليه كانت لإصلاحات اللامركزية في البلدان محل التركيز مستويات مختلفة من الفعالية. وخَلُصت الدراسة إلى أنّ إصلاحات اللامركزية تحافظ على عناصر قوية مجتمعة من التنظيم المركزي وبالتالي تظل غير مكتملة، وتشير الخبرة من البلدان محل الدراسة إلى أنّ ضمان الالتزام بتفويض السلطة على

المستوى المركزي وتوافر القدرة على تقديم الخدمات والمطالبة بالمساءلة على المستوى المحلي أمر أساسي لنجاح اللامركزية. **أمّا** دراسة (CANARE,2021) فهدفت إلى مراجعة نقدية للأدبيات التجريبية حول اللامركزية من حيث مؤشراتها، أنواعها، مؤشرات التنمية من خلال دراسة عدة بلدان وعلاقة ذلك بنتائج التنمية، وعلى الرغم من أنّ نتائج من هذه الدراسات غير متجانسة، إلّا أنّ نتائج التحليل بيّنت أنّ لامركزية الايرادات زادت من قدرة الحكومات المحلية على زيادة إيراداتها الخاصة بدلاً من الاعتماد على التحويلات من الحكومة الوطنية كما وضّحت نتائج الدراسة أنّ اللامركزية المالية (الاستقلالية المالية)، هي من أنواع اللامركزية الأكثر ارتباطًا بشكل إيجابي بنتائج التنمية. أيضاً تبيّن أنّه لا يوجد اتجاه واضح للامركزية في الإنفاق بينما وجدت معظم الدراسات التي تمت مراجعتها دليلاً على أنّ الحكم الرشيد يرتبط ارتباطًا إيجابيًا باللامركزية.

التعليق على الدارسات السابقة: نلاحظ من سرد الدراسات السابقة تناولها موضوع اللامركزية ودورها المؤثر في حلحلة الكثير من القضايا التي تواجه الدول، ولعل الباحثيْن أرتيا تناول الدراسات التي قامت بالبحث عن اللامركزية على مستوي الدول وليس القطاعات أو التي حاولت التركيز على أبعاد اللامركزية مجتمعة، حيث قامت بالكشف عن اللامركزية وعلاقتها بالتنمية والإصلاحات التي يمكن أنْ تحققها. كما جاءت هذه الدراسة لدعم مساهمات هذه الدراسات، ولعل الاختلاف في هذه الدراسة والذي عُدّ فجوة علمية يمكن الانطلاق منها هو تناولها أهداف اللامركزية تحت مسمى الإصلاح الشامل، والقيود التي يمكن أنْ تحدّ منها والتي نصّت عليها الوكالة الأمريكية للتنمية خاصةً في الدول النامية التي تسعى للبدء في تطبيق سياسات اللامركزية، كما تسعى هذه الدراسة إلى سدّ فجوة معرفية تكمُن في التحقق من الروابط بين قدرة اللامركزية بأبعادها المختلفة في تحقيق عملية الاستقرار والتطور، ودعم سياسات التنفيذ الفعالة المرتبطة بهذه الأهداف والتحديات التي تحول دون تبني وتحقيق اللامركزية. وأيضاً تسعى الدراسة لسد فجوة ميدانية تتمثّل في تقييم الوضع الحالي وبيئة اللامركزية التي تعاني من الصعوبات والإشكاليات سالفة الذكر.

أداة ومقياس الدراسة: لغرض تحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على استمارة استبيان صممت فقراتها بناءً على كتيب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID,2009-2021) باعتباره نهجاً شاملاً لمعالجة قضايا اللامركزية. ووُزِعت على عينة الدراسة من أجل

جمع البيانات بالاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي (1 = غير موافق)، (2 = محايد)، (3 = موافق)، حيث تعبّر القيمة الرقمية عن لإجابة اللفظية لفقرات الاستبيان.

الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات: تمّ استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة التي تمّ جمعها من العينة؛ وذلك بغية تحقيق أهداف الدراسة، والجدول التالي يوضح أساليب المعالجة الإحصائية المتبعة.

جدول (1) الطرق الإحصائية لمعالجة بيانات الدراسة

الأسلوب	قاعدة القرار	البيان
المتوسط الحسابي	قيمة المتوسط من 1 إلى أقل من 1.67	درجة منخفضة
	قيمة المتوسط من 1.67 إلى أقل من 2.34	درجة متوسطة
	قيمة المتوسط من 2.34 إلى 3	درجة مرتفعة
الانحراف المعياري	قيمة الانحراف تقترب أو اكبر من 1	تشتت عالٍ
	قيمة الانحراف تقترب من 0	تشتت منخفض
اختبار ألفا كرونباخ	أقل من أو تساوي 0.50	ثبات منخفض
	من 0.51 – 0.79	ثبات متوسط
	من 0.80 – 1.00	ثبات مرتفع
معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة أقل من أو تساوي 0.05	يوجد ارتباط
	قيمة الدلالة أكبر من 0.05	لا يوجد ارتباط
معامل تضخم التباين	قيمة معامل التضخم أقل من 3	ارتباط غير خطي
	قيمة معامل التضخم أكبر من 3	ارتباط خطي
اختبار التباين المسموح	قيمة التباين أقل من 0.1	تباين غير مسموح
	قيمة التباين أكبر من 0.1	تباين مسموح
اختبار T البسيط	قيمة الاختبار (–) والدلالة أقل من أو تساوي 0.01	منخفض
	قيمة الاختبار (+/–) والدلالة أكبر من أو تساوي 0.01	متوسط
	قيمة الاختبار (+) والدلالة أقل من أو تساوي 0.01	مرتفع
اختبار الانحدار المتعدد	قيمة الاختبار أقل من 1.96 والدلالة أكبر من أو تساوي 0.05	قبول الفرضية الصفرية
	قيمة الاختبار أكبر من 1.96 والدلالة أقل من أو تساوي 0.05	رفض الفرضية الصفرية
اختبار الانحدار الهرمي	قيمة الاختبار أقل من 1.96 والدلالة أكبر من أو تساوي 0.05	قبول الفرضية الصفرية
	قيمة الاختبار أكبر من 1.96 والدلالة أقل من أو تساوي 0.05	رفض الفرضية الصفرية

من إعداد الباحثين.

ثبات مقياس الدراسة وصدقه: تمّ التأكد من درجة وضوح فقرات استمارة الاستبيان عن طريق استخراج معامل ألفا كرونباخ وارتباط بيرسون للاتساق الداخلي لجميع مقاييس الدراسة واحتساب الصدق البنائي، مما يدل على ثبات الأداة، وأنّ الارتباط جيد وثابت ومقبول إحصائيًّا، وأنّ الاستبانة تتمتع بقيم صدق عالية وسوف تقيس ما أعدت لقياسه، والجـــدول

التالي يوضح ذلك.

جدول (2) اختبار ألفا كرونباخ وبيرسون لثبات وصدق أداة الدراسة

المتغيّرات	الأبعاد	الثبات	صدق الاتساق الداخلي	الصدق البنائي
أبعاد اللامركزية	السياسية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	0.734	0.000	0.857
	المالية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	0.750	0.000	0.866
	الإدارية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	0.755	0.010	0.869
أهداف اللامركزية	الاستقرار	0.723	0.000	0.850
	الديمقراطية	0.825	0.000	0.908
	التنمية	0.812	0.000	0.901
قيود اللامركزية	القيود على قوة الدولة	0.857	0.000	0.926
	القيود السياسية والمؤسسية	0.773	0.000	0.879
	قيود الموارد	0.820	0.000	0.906
	القيود على التنازلات والأهداف المتضاربة	0.765	0.000	0.875

من إعداد الباحثين بناءً على تحليل SPSS.

تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضية الدراسة: قام الباحثان بإجراء اختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيّر المستقل (أبعاد اللامركزية)، باستخدام معامل تضخم التباين والتباين المسموح لكل بُعد على حده، حيث يتضح عدم وجود تداخل خطي متعدد، وأنّ التباين بين الأبعاد مسموح لإجراء اختبار الفرضيات بين متغيرات الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) اختبار التضخم والتباين المسموح للمتغير المستقل

المتغيّر المستقل	الأبعاد	التضخم	التباين
أبعاد اللامركزية	السياسية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	2.788	0.359
	المالية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	1.782	0.561
	الإدارية (السلطة – الاستقلال – المسؤولية – القدرة)	2.493	0.401

من إعداد الباحثين بناءً على تحليل SPSS.

تحليل البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة: تمّ الاعتماد في استمارة الاستبيان على الدرجة العلمية وسنوات الخبرة متغيّرات شخصية تمّ جمعها من عينة الدراسة، حيث ارتأى الباحثان أهمية هذين المتغيّرين فقط، لما لهما من دلالة في الوثوق في إجابات المبحوثين والحصول على

معلومات دقيقة تتماشي مع طبيعة وأهداف الدراسة إذا ما كان نسبة توزيعهم تعبّر عن ذلك، حيث كانت نسبة درجة المحاضر هي الأعلى وبلغت (41%) من عينة الدراسة، تليها محاضر مساعد (25%)، وأستاذ مساعد (18%)، وأستاذ مشارك ومساعد (9%) و(7%) تواليا، كما بلغت نسبة من لديهم من 10 إلى 15 سنة خبرة في مجال العمل الأكاديمي ما نسبته (52.5%) من عينة الدراسة وأقل من 10 سنوات وأكثر من 15 سنة (24.5%) و (23%) تواليا.

تحليل تساؤلات الدراسة: تعلق هذا الجزء بالإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة عن طريق مقارنة إجابات عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، والذي تمّ قياسه وفقاً لطول الخلية في الجدول (2)*.

– هل تساهم الأبعاد السياسية والمالية والإدارية ضمن خصائص السلطة والمسؤولية والاستقلال والقدرة في تطبيق اللامركزية في ليبيا ؟

يبيّن الجدول قيمة المتوسطات والانحرافات المعيارية واختبار t البسيط بدلالته الإحصائية، والتي تشير وفقاً لقاعدة القرار بأنّ أبعاد اللامركزية ضمن خصائصها جاءت مرتفعة من وجهة نظر عينة الدراسة. وعليه يمكن القول إنّ الأبعاد السياسية والمالية والإدارية ضمن خصائص السلطة والمسؤولية والاستقلال والقدرة تساهم في تطبيق اللامركزية في ليبيا، ويفسّر الباحثان ذلك نتيجة أنّ تمتُّع المسؤولين المحليين المنتخبين بالسلطة وتخطيط واتخاذ القرارات الخدمية لمدنهم عن طريق ممارسة مهامهم باستقلالية قانونية وفي ظل مساءلة أمام الهيئات المحلية والمجتمع المدني وبقدرات تحفيزية لبناء وأداء أدوارهم بكفاءة وفعالية من شأنه أنْ يسهم في تطبيق اللامركزية.

كما نلاحظ من الجدول أنّ عينة الدراسة ترى أنّ الأبعاد الإدارية تُعدّ من أهم أبعاد اللامركزية ضمن خصائصها، ثم الأبعاد السياسية وأخيراً المالية، ويُعزى ذلك كما يفسّرها الباحثان إلى استمرار تشفي ظاهرة الفساد في قطاعات الدولة وزيادة عدد المخالفات والتجاوزات دون مساءلة حقيقة، بالإضافة لعدم توفر الكفاءات القادرة على إدارتها في ظل استمرار النقص والقصور في تقديم الخدمات نتيجة الانقسامات السياسية والمؤسسية التي تشهدها ليبيا.

* تمّ استخراج طول الفئة وفقاً = أكبر قيمة – أقل قيمة / عدد الأوزان = 3-1 = 3/2 =0.67.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t البسيط لأبعاد وخصائص اللامركزية

أبعاد اللامركزية	خصائص اللامركزية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية*	درجة المساهمة
السياسية	السلطة	1	حصول المسؤولين المحليين في المدن على السلطة عن طريق الانتخاب وليس التعيين المباشر من قبل الحكومة.	2.53	.778	9.992	0.000	مرتفعة
	الاستقلال	2	اكتساب المسؤولين المحليين المنتخبين في المدن استقلالية عن الحكومة الوطنية وفقاً للقانون ممارسة المهام المنوطة بهم.	2.42	.774	7.926	0.000	مرتفعة
	المسؤولية	3	يصبح المسؤولون المحليون في المدن مسؤولين أمام الهيئات المحلية والمجتمع المدني، ومسؤولين أمام الحكومة الوطنية فيما يتعلق بالقوانين والمعايير الوطنية.	2.73	.538	20.037	0.000	مرتفعة
	القدرات	4	حصول المسؤولين المحليين في المدن على حوافز اقتصادية لبناء قدرات إدارتهم حتى تتمكن من تقديم خدمات ذات قيمة.	2.58	.650	13.005	0.000	مرتفعة
	البعد الأول			**2.55**	**.650**	**12.471**	**0.000**	**مرتفعة**
المالية	السلطة	5	تمتع المسؤولين المحليون في المدن بسلطة جباية الضرائب واتخاذ قرارات الإنفاق.	2.55	.688	11.700	0.000	مرتفعة
	الاستقلال	6	إمكانية تصرف المسؤولين المحليين في المدن بشكل مستقل وفقا للقانون في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن الإيرادات والنفقات.	2.40	.801	7.235	0.000	مرتفعة
	المسؤولية	7	تحمل المسؤولين المحليون في المدن المسؤولية عن الموارد المالية التي تقع تحت سيطرتهم من قبل الناخبين المحليين والمجتمع المدني.	2.54	.728	10.965	0.000	مرتفعة
	القدرات	8	فهم المسؤولين المحليين للعوائق الاقتصادية لقرارات الضرائب والإنفاق.	2.54	.660	12.083	0.000	مرتفعة
	البعد الثاني			**2.54**	**.592**	**13.533**	**0.000**	**مرتفعة**
الإدارية	السلطة	9	تمتع المسؤولين المحليون في المدن بسلطة تخطيط وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات.	2.55	.721	11.262	0.000	مرتفعة
	الاستقلال	10	إمكانية قيام المسؤولين المحليين في المدن بإتمام الإجراءات الإدارية مثل تعيين وفصل الموظفين بدرجة من الاستقلالية وفقاً لقواعد الخدمة المدنية.	2.53	.722	10.671	0.000	مرتفعة
	المسؤولية	11	تحمل المسؤولين المحليون في المدن المسؤولية عن جودة تقديم الخدمات.	2.80	.507	23.005	0.000	مرتفعة
	القدرات	12	قدرة المسؤولين المحليين على إدارة المهام ذات القدرات المؤسسية المؤكلة إليهم بكفاءة وفعالية.	2.61	.615	14.636	0.000	مرتفعة
	البعد الثالث			**2.58**	**.553**	**15.472**	**0.000**	**مرتفعة**
	إجمالي الأبعاد			**2.57**	**.652**	**12.855**	**0.000**	**مرتفعة**

• عند مستوى دلالة 0.01

– هل يمكن أنْ تحفّز أهداف الاستقرار والديمقراطية والتنمية عملية الإصلاح الشامل في ليبيا؟

يُظهر الجدول رقم (5) نتائج تحليل التساؤل السابق من خلال قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t البسيط بدلالته الإحصائية التي تشير إلى أنّ أهداف الاستقرار والديمقراطية والتنمية تحفز على تحقيق الإصلاح الشامل في ليبيا، وتفسير هذه النتيجة يشير إلى أنّ منع النزاعات وإدارتها بفاعلية بفتح سبل للمشاركة السياسية الشاملة وتقديم البرامج والخدمات من خلال مؤسسات تمتع بالشفافية وتُشجع الممارسات الديمقراطية للهيئات المحلية والمجتمع المدني للمساءلة عن سبل تعزيز الخدمات والنمو وتحقيق التنمية سوف يؤدي إلى الإصلاح الشامل في ليبيا.

كما تشير النتائج إلى أنّ عينة الدراسة يعتبرون التنمية أهم أهداف الإصلاح ثم الاستقرار وأخيراً الديمقراطية، ويمكن إيعاز ذلك إلى النقص والقصور في تحسين وتقديم الخدمات العامة في ظل ما تشهده البلاد من أزمات متزامنة تحول دون دعم الاستقرار الكامل وغموض السياسيات التي من شانها أنْ تشجع على صنع مناخ ديمقراطي يسمح للجميع بالمشاركة في عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.

– هل يمكن أنْ تلعب القيود على قوة الدولة والقيود السياسية والمؤسسية وقيود الموارد والأهداف المتضاربة تحديات تواجه تحقيق اللامركزية في ليبيا ؟

تشير قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t البسيط بدلالته الإحصائية من خلال الجدول رقم (6) إلى أنّ القيود على قوة الدولة والقيود السياسية والمؤسسية وقيود الموارد والأهداف المتضاربة تحديات تعيق تحقيق اللامركزية في ليبيا. ويتبيّن أيضاً أنّ القيود على قوة الدولة تُعدّ من وجهة نظر عينة الدراسة ذات أهمية كبيرة، تليها القيود السياسية والمؤسسية والأهداف المتضاربة وأخيراً قيود الموارد. ومؤشر هذه النتيجة يمكن تفسيره بأنّ عدم قدرة الحكومات على إنفاذ سيادة القانون، ومنع الممارسات المزعزعة للاستقرار، والاستخدام السيء للموارد والسلطات في حروب النفوذ والصراعات، وإنشاء الروابط الزبائنية، وتقويض التنمية لصالح هذه التجاذبات في ظل تقاعس تقديم الخدمات ونقص الموارد لتعزيز القدرات المحلية سوف يحد من تحقيق اللامركزية في ليبيا.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t البسيط لأهداف عملية الإصلاح الشامل

أهداف الإصلاح	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية*	درجة التحقيق
الاستقرار	1	فتح سبل جديدة للمشاركة السياسية من خلال منح الأفراد المزيد من الفرص للتأثير على الحكومة.	2.77	.473	23.946	0.000	مرتفعة
	2	منع النزاعات وإدارتها وحلها بفاعلية، نظرًا لتوفر معلومات أفضل حول الديناميكيات المحلية والأعراف العرفية للإدارات المحلية.	2.77	.520	21.778	0.000	مرتفعة
	3	توفر تأكيد للأقليات بأنّ اهتماماتهم ذات أولوية مما يشعروهم بالحماية والأمان.	2.66	.522	18.568	0.000	مرتفعة
	4	منع ظهور المطالب المزعزعة للاستقرار، نتيجة شعور المواطنين في أنّهم قادرون على محاسبة ممثليهم المحليين.	2.61	.576	15.634	0.000	مرتفعة
	5	تقديم مجموعة من البرامج والخدمات التي تحترم التفضيلات المحلية والممارسات الثقافية، دون تهديد حقوق الأفراد الذين لا ينتمون إليها.	2.68	.559	17.814	0.000	مرتفعة
الهدف الأول			**2.72**	.434	**24.514**	**0.000**	**مرتفعة**
الديمقراطية	6	إنشاء مؤسسات سياسية أكثر شفافية، وآليات للمساءلة المؤسسية.	2.77	.563	20.108	0.000	مرتفعة
	7	تشجيع ممارسة المواطنة الديمقراطية وتحسين المشاركة الديمقراطية، من خلال السماح بمشاركة أكبر للمواطنين في الحكومة المحلية.	2.68	.599	16.615	0.000	مرتفعة
	8	تحفيز وتقوية المجتمع المدني في السلطات القضائية المحلية من خلال نقل القرارات المهمة بعيدًا عن الحكومة الوطنية.	2.57	.583	14.268	0.000	مرتفعة
	9	تحفيز الجماعات والأفراد على العمل الجماعي، نتيجة إدراكهم أنّ السلطات والموارد الهامة تحت سيطرة المسؤولين المحليين.	2.70	.630	16.345	0.000	مرتفعة
	10	توليد ونشر معلومات حول صنع السياسات، مما يُمكن المواطنين من استخدامها لمسألة المسؤولين المنتخبين أو مكافأتهم.	2.80	.507	23.005	0.000	مرتفعة
	11	إعطاء الأولوية للأفضليات المحلية، بسبب احترام استقلالية الإدارات المحلية.	2.63	.611	15.173	0.000	مرتفعة
الهدف الثاني			**2.70**	.483	**21.316**	**0.000**	**مرتفعة**
التنمية	12	تعزيز قدرة الخدمات العامة على النمو وتحسين رفاهية السكان المحليين، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.	2.91	.284	46.985	0.000	مرتفعة
	13	وصول أفضل لمعلومات عن تفضيلات المواطنين، وحوافز سياسية أكبر لتقديم الخدمات المفضلة، ومرونة أكبر من الحكومة الوطنية.	2.80	.459	25.433	0.000	مرتفعة
	14	تعزيز المنافسة بين الإدارات المحلية في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستويات المشاركة المدنية وتقديم الخدمات.	2.71	.549	18.876	0.000	مرتفعة
	15	استخدام عمليات تشاركية لانتخاب مجالس التنمية المحلية، التي تعمل بالتوازي مع المجالس البلدية، مع مجموعات المجتمع، لتحديد احتياجات التنمية.	2.59	.619	13.994	0.000	مرتفعة
	16	تعزيز ظروف التنمية الاقتصادية والازدهار، تشمل استثمارات البنية التحتية العامة والبيئات التنظيمية والضريبية الداعمة للنمو وتنمية الموارد البشرية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.	2.82	.386	31.076	0.000	مرتفعة
	17	تطوير مرونة الاستجابة للمجموعات الأكثر تباينًا من التهديدات غير التقليدية.	2.64	.528	17.689	0.000	مرتفعة
الهدف الثالث			**2.77**	.326	**34.781**	**0.000**	**مرتفعة**
إجمالي الأهداف			**2.70**	.404	**25.550**	**0.000**	**مرتفعة**

- عند مستوى دلالة 0.01

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t البسيط تحديات اللامركزية

القيود	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية*	درجة التحقيق
قوة الدولة	1	ضعف الحكومة الوطنية في منع ومعاقبة السلوكيات غير المشروعة والمزعزعة للاستقرار.	2.88	.387	33.461	0.000	مرتفعة
	2	عدم قدرة الحكومة الوطنية على منع الممارسات غير الديمقراطية وغير القانونية داخل السلطات القضائية.	2.77	.473	23.946	0.000	مرتفعة
	3	عدم قدرة الحكومة الوطنية على إنفاذ سيادة القانون والحقوق والحريات.	2.77	.522	21.546	0.000	مرتفعة
القيد الأول			2.82	6.41	29.031	**0.000**	**مرتفعة**
السياسية والمؤسسية	4	الانضباط الحزبي الصارم والرقابة الوطنية على اختيار المرشحين على المستوى المحلي للحد من نطاق اللامركزية.	2.88	.660	9.924	0.000	مرتفعة
	5	تقييد قدرة المسؤولين المحليين المنتخبين من قبل المركز، مما يحد من الاستجابة للمطالب المحلية.	2.77	.497	21.417	0.000	مرتفعة
	6	استخدام السياسيون المحليون الموارد والسلطة اللامركزية لإنشاء روابط زبائنية خاصة بهم مع الناخبين ومجموعات المجتمع.	2.77	.549	18.262	0.000	مرتفعة
	7	عدم فعالية مجموعات المجتمع المدني إلى جانب عدم توفر برامج تهدف إلى تعزيز المساءلة المحلية بآليات رقابة وطنية قوية.	2.88	.567	16.835	0.000	مرتفعة
	8	التنافسات الداخلية وحروب النفوذ والصراعات البيروقراطية على السلطة والموارد.	2.77	.462	25.121	0.000	مرتفعة
القيد الثاني			2.61	.430	21.053	**0.000**	**مرتفعة**
الموارد	9	تقييد الإيرادات بسبب الأصول الإنتاجية المحدودة، وانخفاض قدرة إدارة الضرائب، وشكل تفويض السلطة الضريبية دون زيادة تحويلات إعادة توزيع العائدات.	2.66	.606	15.874	0.000	مرتفعة
	10	تقاعس الإدارات المحلية على توفير الخدمات الأكثر تحديًا من الناحية الفنية التي تم تعيينها لها.	2.67	.601	16.463	0.000	مرتفعة
	11	عدم منح الفرص والحوافز لتعزيز قدرات التنمية الاقتصادية الإدارات المحلية.	2.70	.551	18.693	0.000	مرتفعة
	12	تقويض أهداف اللامركزية الإنمائية بسبب عدم كفاية القواعد الضريبية، وانخفاض مستويات رأس المال البشري، وضعف القطاع الخاص المحلي.	2.54	.661	11.974	0.000	مرتفعة
القيد الثالث			2.59	.522	16.769	**0.000**	**مرتفعة**
التنازلات والأهداف المتضاربة	13	تقويض التنمية من خلال إنفاق الموارد على التبادل الزبائني للسلع والخدمات، بالرغم من أنها تجتذب الناخبين إلى الانتخابات.	2.63	.573	16.071	0.000	مرتفعة
	14	توسّع الانتخابات المحلية للاختيار الديمقراطي، مما يُمكن الفئات المزعزعة للاستقرار من المشاركة.	2.38	.719	7.688	0.000	مرتفعة
	15	إعاقة مشاريع البنية التحتية الحيوية للتنمية التي تعارضها الأقليات المحلية من خلال الاستفتاءات أو المؤسسات التشاركية.	2.63	.531	17.354	0.000	مرتفعة
القيد الرابع			2.62	.484	19.003	**0.000**	**مرتفعة**
إجمالي القيود			2.75	.364	30.405	**0.000**	**مرتفعة**

- عند مستوى دلالة 0.01

اختبار فرضيات الدراسة: لأجل اختبار صحة الفرضيات الرئيسية بعد التأكد من صدق وثبات متغيرات الدراسة وعدم وجود تداخل خطي بين أبعاد المتغيّر المستقل تمّ استخدام اختبار الانحدار المتعدد ومدى دلالته الإحصائية للتحقق من ذلك.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل (الاستقرار والديمقراطية والتنمية) في ليبيا.

جدول (7) نتائج اختبار الانحدار المتعدد بين أبعاد اللامركزية وأهداف الإصلاح الشامل

المتغيّر التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة الإجمالية *	المتغيّر المستقل		معامل الانحدار B	قيمة T	قيمة الدلالة Sig
أهداف الإصلاح الشامل	0.460	0.211	18.850	0.000	أبعاد اللامركزية	السياسة	0.303	4.783	0.000
						المالية	0.064	1.143	0.254
						الإدارية	0.579	7.106	0.000

*ذات دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول العلاقة الارتباطية التي تفسرها أبعاد اللامركزية كنتيجة للتغير في أهداف الإصلاح الشامل بنسبة 21%، كما تشير قيمة F بقيمة دلالة إحصائية أقل من 0.001 وفقاً لقاعدة القرار بأنّ اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل (الاستقرار والديمقراطية والتنمية) في ليبيا. كما جاءت قيمة معامل الانحدار وT بدلالتها الإحصائية لتوضح قيمة التغيّر لوحدة واحدة من أبعاد اللامركزية والذي يؤدي لتغيّر في أهداف الإصلاح الشامل، حيث يتضح أنّ الأبعاد السياسية والإدارية تلعب دوراً معنوياً إيجابيا في تغيير أهداف الإصلاح الشامل بقيمة 0.303 و0.579 تواليا ودلالة أقل من 0.001، في حين أنّ الأبعاد المالية ليس لديها دور معنوي في تغيير أهداف الإصلاح الشامل عند قيمة دلالة 0.254. تتماشي هذه النتيجة بما جاء في (USAID,2009-2021)، حيث إنّ التغيّر في أحد أبعاد اللامركزية لا يعني بالضرورة التغيّر في الأبعاد الأخرى، مع أهمية الاحتفاظ بمقارنة التغييرات فيها. ويفسّر الباحثان ذلك على أنّ اللامركزية تعمل كآلية لتحقيق أهداف الإصلاح الشامل من خلال منع وتقليل الممارسات المزعزعة للاستقرار والتوزيع العادل للموارد العامة لتحسين وتعزيز التنمية وتحسين رفاهية المواطنين. وللوقوف على دلالة هذه الفرضية تمّ اختبار الفرضيات الفرعية لكل من أهادف عملية الإصلاح الشامل، كما يأتي:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في ليبيا.

جدول (8) نتائج اختبار الانحدار المتعدد بين أبعاد اللامركزية وهدف الاستقرار

المتغيّر التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة الإجمالية *	المتغيّر المستقل		معامل الانحدار B	قيمة T	قيمة الدلالة Sig
أهداف الإصلاح الشامل	0.541	0.293	29.085	0.000	أبعاد اللامركزية	السياسة	0.364	5.644	0.000
						المالية	0.232	4.091	0.000
						الإدارية	0.475	5.739	0.000

*ذات دلالة عند مستوى 0.05

يوضح الجدول العلاقة الارتباطية التي تفسّرها أبعاد اللامركزية كنتيجة لتغيّر هدف الاستقرار بنسبة 29%، كما تشير قيمة F بدلالة إحصائية أقل من 0.001 وفقاً لقاعدة القرار بأنّ اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار في ليبيا. كما جاءت قيمة معامل الانحدار وT بدلالتها الإحصائية لتوضح الدور المعنوي الإيجابي للأبعاد السياسية والمالية والإدارية في تغيير الاستقرار بقيمة 0.364 و0.232 و0.475 تواليا بدلالة أقل من 0.001. تعزز هذه النتيجة كما يراها الباحثان سبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يمكن للامركزية تحقيقه وذلك من خلال فتح مجالات جديدة لمشاركة المواطنين والهيئات والمجتمع المدني، ومنحهم الفرص للتأثير على الحكومات والإدارات المحلية لاستخدام صلاحيات وسلطات مستقلة تتوافق مع الأهداف الوطنية لتحسين الخدمات العامة وتقديم برامج تحترم التفضيلات والممارسات الثقافية للمدن والأقليات ليشعروا بالحماية والأمان.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق الديمقراطية في ليبيا .

جدول (9) نتائج اختبار الانحدار المتعدد بين أبعاد اللامركزية وهدف الديمقراطية

المتغيّر التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة الإجمالية *	المتغيّر المستقل		معامل الانحدار B	قيمة T	قيمة الدلالة Sig
أهداف الإصلاح الشامل	0.431	0.185	16.008	0.000	أبعاد اللامركزية	السياسة	0.333	4.916	0.000
						المالية	0.041	0.527	0.599
						الإدارية	0.069	0.694	0.694

*ذات دلالة عند مستوى 0.05.

يوضح الجدول العلاقة الارتباطية التي تفسّرها أبعاد اللامركزية نتيجة لتغيّر هدف الديمقراطية بنسبة 18%، كما تشير قيمة F بدلالة إحصائية أقل من 0.001 وفقاً لقاعدة القرار بأنّ اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق الديمقراطية في ليبيا. كما جاءت قيمة معامل الانحدار وT بدلالتها الإحصائية لتوضح الدور المعنوي الإيجابي للأبعاد السياسية في تغيير الديمقراطية بقيمة 0.333 وبدلالة أقل من 0.001، في حين أنّ الأبعاد المالية والإدارية ليس لها دور معنوي في تحقيق الديمقراطية عند قيمة دلالة 0.599 و0.694 تواليا. ويمكن إيعاز ذلك لدور اللامركزية في توسيع نطاق الاختيار الديمقراطي من خلال منح سلطة للمسؤولين المحليين وتُمكين المواطنين والهيئات المحلية والمدنية من مراقبتهم وتعزيز سبل المساءلة الاجتماعية والقدرات التي تساهم في تحسين وتقديم الخدمات المطلوبة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تلعب أبعاد اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية في ليبيا.

جدول (10) نتائج اختبار الانحدار المتعدد بين أبعاد اللامركزية وهدف التنمية

المتغيّر التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة الإجمالية *	المتغيّر المستقل		معامل الانحدار B	قيمة T	قيمة الدلالة Sig
أهداف الإصلاح الشامل	0.324	0.105	8.234	0.000	أبعاد اللامركزية	السياسة	0.069	1.263	0.208
						المالية	0.976	1.580	0.116
						الإدارية	0.291	4.149	0.000

*ذات دلالة عند مستوى 0.05.

يوضح الجدول العلاقة الارتباطية التي تفسّرها أبعاد اللامركزية نتيجة لتغيّر هدف التنمية بنسبة 10%، كما تشير قيمة F بدلالة إحصائية أقل من 0.001 وفقاً لقاعدة القرار بأنّ اللامركزية (السياسية والإدارية والمالية) تلعب دوراً إيجابيا في تحقيق التنمية في ليبيا. كما جاءت قيمة معامل الانحدار وT بدلالتها الإحصائية لتوضح الدور المعنوي الإيجابي للأبعاد الإدارية في تغيير التنمية بقيمة 0.291 وبدلالة أقل من 0.001، في حين أنّ الأبعاد السياسية والمالية ليس لها دور معنوي في تحقيق التنمية عند قيمة دلالة 0.208 و0.116 تواليا. وتشير هذه النتيجة لدور اللامركزية في نقل الموارد والسلطة وتقديم حوافز

ضمن معايير واسعة إلى الحكومات المحلية باعتبارهم يتمتعون بوصول أفضل لمعلومات حول تفضيلات المواطنين، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والازدهار، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمار، وتحسين مستويات المشاركة المدنية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: تلعب القيود (السياسية والمؤسسية وقوة الدولة والموارد والأهداف المتضاربة) دوراً إيجابياً في الحد من تحقيق اللامركزية أهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.

جدول (11) نتائج اختبار الانحدار الهرمي بين القيود وأبعاد اللامركزية وأهداف الإصلاح الشامل

المتغيّر التابع	المتغيّرات		النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
أهداف الإصلاح الشامل	اللامركزية	معامل الانحدار B	0.111	0.045	**-0.786**
		قيمة الدلالة Sig*	0.000	0.276	**0.63**
	القيود	معامل الانحدار B		0.398	**-0.375**
		قيمة الدلالة Sig*		0.000	**0.345**
	القيود واللامركزية	معامل الانحدار B			**0.304**
		قيمة الدلالة Sig*			**0.048**
	معامل الارتباط R		0.460	0.607	**0.607**
	معامل التحديد R^2		0.211	0.368	**0.368**
	قيمة F المحسوبة		**18.850**	**30.570**	**24.366**

*ذات دلالة عند مستوى 0.05

يبيّن الجدول من خلال قيمة الارتباط والتحديد في النموذج الأول الذي يبيّن العلاقة الارتباطية التي تفسّرها أبعاد اللامركزية نتيجة للتغيّر في أهداف الإصلاح الشامل بنسبة 21%، وعند إدخال القيود في النموذج الثاني تغيّرت قيمة تفسير التغيّر في أهداف الإصلاح الشامل إلى 36%، وبمقدار 0.398 للوحدة الواحدة، وهي دالة إحصائياً عند أقل من 0.001، التي تشير إليها قيمة F. في حين انخفضت قيمة التغيير التي تلعبها اللامركزية إلى 0.045، والتي أصبحت غير دالة إحصائياً عند 0.276. كما يلاحظ أنّه عند التفاعل بين القيود واللامركزية في النموذج الثالث فإنّ قيم معامل الارتباط والتحديد لم تتغير إلى جانب انخفاض قيمة معامل الانحدار وهي غير دالة إحصائياً أيضاً عند 0.63 و0.345 تواليا لكل من اللامركزية والقيود في النموذجين السابقين. وهذه النتيجة تفسّر أنّ القيود المفروضة على اللامركزية لعبت دوراً في العلاقة بينها وبين أهداف الإصلاح الشامل وبالتالي وفقاً لقاعدة القرار فإنّ القيود (السياسية والمؤسسية وقوة الدولة والموارد والأهداف المتضاربة)

تلعب دوراً إيجابياً في الحد من تحقيق اللامركزية لأهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا. ويفسّر الباحثان ذلك وبما يتوافق مع (USAID)، بأنّ اللامركزية يمكن أنْ تفشل في الوفاء بوعودها بدون وجود إنفاذ لقانون يوضح المسؤوليات والحقوق ويمنع انتشار الفساد لدى الحكومات والمسؤولين المحليين في ظل القيود المؤسسية والسياسية التي تعزز من تعقيد تحقيق أهداف اللامركزية واستغلال الهيئات والمؤسسات الحزبية والسلطوية للموارد والسلطات من أجل تقويض اللامركزية وتقييد دور المجتمعات المدنية والهيئات الرقابية خاصة في ظل تضارب الأهداف التي تسعى الجهات الفاعلة في ليبيا إلى تحقيقها.

النتائج:

1. تساهم الأبعاد السياسية والمالية والإدارية ضمن خصائص السلطة والمسؤولية والاستقلال والقدرة في تطبيق اللامركزية في ليبيا.
2. تحفز أهداف الاستقرار والديمقراطية والتنمية على تحقيق الإصلاح الشامل في ليبيا.
3. تعيق القيود على قوة الدولة والقيود السياسية والمؤسسية وقيود الموارد والأهداف المتضاربة تحقيق اللامركزية في ليبيا.
4. اللامركزية تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق أهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.
5. القيود التي تواجهها اللامركزية تلعب دوراً إيجابياً في الحد من تحقيقها لأهداف عملية الإصلاح الشامل في ليبيا.
6. يساهم في تطبيق اللامركزية تمتُع المسؤولين المحليين المنتخبين بالسلطة وتخطيط واتخاذ القرارات الخدمية لمدنهم عن طريق ممارسة مهامهم باستقلالية قانونية وفي ظل مساءلة أمام الهيئات المحلية والمجتمع المدني وبقدرات تحفيزية لبناء وأداء أدوارهم بكفاءة وفعالية.
7. منع النزاعات وإدارتها بفاعلية بفتح سبل للمشاركة السياسية الشاملة وتقديم البرامج والخدمات من خلال مؤسسات تمتع بالشفافية وتُشجع الممارسات الديمقراطية للهيئات المحلية والمجتمع المدني للمساءلة عن سبل تعزيز الخدمات والنمو وتحقيق التنمية سوف يؤدي إلى الإصلاح الشامل في ليبيا.
8. إنّ عدم قدرة الحكومات على إنفاذ سيادة القانون، ومنع الممارسات المزعزعة للاستقرار والاستخدام السيء للموارد والسلطات في حروب النفوذ والصراعات وإنشاء الروابط الزبائنية، وتقويض التنمية لصالح هذه التجاذبات في ظل تقاعس تقديم الخدمات ونقص

الموارد لتعزيز القدرات المحلية سوف يحدّ من تحقيق اللامركزية في ليبيا.

9. تحقق اللامركزية سبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال فتح مجالات جديدة لمشاركة المواطنين والهيئات والمجتمع المدني، والتأثير على الحكومات والإدارات المحلية لاستخدام صلاحيات وسلطات مستقلة لتحسين الخدمات العامة وتقديم برامج تحترم التفضيلات والممارسات الثقافية للمدن والأقليات ليشعروا بالحماية والأمان.
10. تلعب اللامركزية دوراً في توسيع نطاق الاختيار الديمقراطي من خلال منح سلطة للمسؤولين المحليين، وتُمكين المواطنين والهيئات المحلية والمدنية من مراقبتهم وتعزيز سبل المساءلة الاجتماعية والقدرات التي تساهم في تحسين وتقديم الخدمات المطلوبة.
11. تساهم اللامركزية في نقل الموارد والسلطة وتقديم حوافز ضمن معايير واسعة إلى الحكومات المحلية، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والازدهار، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمار، وتحسين مستويات المشاركة المدنية.
12. إنّ اللامركزية يمكن أنْ تفشل في الوفاء بوعودها بدون وجود إنفاذ لقانون يوضح المسؤوليات والحقوق، ويمنع انتشار الفساد لدى الحكومات والمسؤولين المحليين في ظل القيود المؤسسية والسياسية التي تعزز من تعقيد تحقيق أهداف اللامركزية واستغلال الهيئات والمؤسسات الحزبية والسلطوية للموارد والسلطات من أجل تقويض اللامركزية وتقييد دور المجتمعات المدنية والهيئات الرقابية خاصة في ظل تضارب الأهداف التي تسعى الجهات الفاعلة في ليبيا إلى تحقيقها.

التوصيات:

1. تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لإجراء مصالحة وطنية شاملة، من شأنها تعزيز سبل الاستقرار والأمان وتحقيق الأهداف المجتمعية.
2. قيام الدولة بفرض سيادة القانون وإنفاذه من أجل تعزيز سبل تطبيق للامركزية.
3. محاربة الممارسات الزبائنية بين المسؤولين والمجموعات المجتمعية والتي من شأنها أنْ تثبط إمكانيه التحول الديمقراطي واللامركزي.
4. صنع سياسات استراتيجية بمشاركة مجتمعية تسهم في بناء قواعد تعزيز سبل الاستقرار والتنمية.

5. توليد ونشر المعلومات عن أداء الحكومات الوطنية والمحلية، مبدأ للشفافية والديمقراطية.
6. العمل على تشجيع الهيئات المحلية والمدنية على المساهمة في المشاركة السياسية والديمقراطية.
7. القيام بأجراء المزيد من التحليلات السياسية والاقتصادية العملية والتي تساهم في تبرير السعي وراء تطبيق اللامركزية وليس المبررات والدراسات النظرية فقط.

الخاتمة: لقد جرى في هذا البحث محاولةٌ للتعرّف على دور اللامركزية في عملية الإصلاح الشامل الذي تسعى الدولة الليبية لتحقيقه في ظل الأزمات المتزامنة التي تشهدها. وتوصّل البحث لعدة نتائج وتوصيات من شأنها تقديم إطار يساهم في تحقيق دور اللامركزية في الاستقرار والتنمية الشاملة وخاصة في ليبيا الذي يظل تهيئة المناخ والبيئة المناسبة من أكبر التحديات التي تحول دون ذلك.

المصادر والمراجع:

- أمنينة، عبير إبراهيم، (2019). اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا، قراءة في القانون (59) لنظام الإدارة المحلية مدخل قانوني، https://www.politicsdz.com/ar
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2014)، تقرير عن اللامركزية في الدول الموحّدة: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. http://www.constitutionnet.org/ar/files/decentralization_arabic.pdf
- البنك الدولي، (1 سبتمبر 2022)، ليبيا: الآفاق الاقتصادية، مجموعة البنك الدولي. https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/libya-economic-monitor-september-2022
- البنك المصرفي الليبي، (2022)، تقرير النشرة الاقتصادية – الربع الثالث 2022. مصرف ليبيا المركزي. المجلد 62.
- بوابة افريقيا الإخبارية. (11 أغسطس 2022). الدبيبة: تفعيل اللامركزية هو الحل في ليبيا. https://www.afrigatenews.net/article
- بوابة إفريقيا الإخبارية، (20 يونيو 2022)، أبو راص: التحول إلى اللامركزية يستوجب الاهتمام بالإصلاحات التشريعية. https://www.afrigatenews.net/article
- سعودي، بلقاسم وسعودي، عبدالصمد، (2012)، آليات الرقابة على الاقتصاد الوطني كاستراتيجية لدعم اللامركزية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد (1).
- عبد الوهاب، سمير محمد، (2009)، اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عمر، خيري، (23 ديسمبر 2013)، الصراع في ليبيا وقضايا المركزية والفيدرالية. العربي اليوم. https://www.alaraby.co.uk
- القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية في ليبيا.
- القرار رقم 180 لسنة 2013 بإنشاء البلديات في ليبيا.

- المركز اللبناني للدراسات، (2003)، اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلي في العالم العربي، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. (ب،س).

http://loopsresearch.org/news/view/30/?lang=ara

- Al Dawadi, Hussein. (2020). Involving Libyan Local Authorities in the Process of Programming Cooperation with the European Union Local Authorities' Road Map. the Libyan National Municipal Councils Association. *http://www.knowledge- clga.org/IMG/pdf /libya_roadmap _2020. pdf*

- Alm, James and Bahl, Roy. W and Aten, Robert. H. (2001). "Can Indonesia Decentralize Successfully? Plans, Problems, and Prospects" , *International Center for Public Policy Working Paper Series*. *http://icepp.gsu.edu/files/2015/03/ispwp0010.pdf*

- Ashraf, Nava and Oriana, Bandiera and Florian, Blum. (2016). Decentralization in Zambia A comparative analysis of strategies and barriers to implementation, Final report in international growth center.

- Bardhan, Pranab. 2002. "Decentralization of Governance and Development" . *Journal of Economic Perspectives*, 16 (4): 185-205. https://doi.org/ 10.1257/089533002320951037.

- BTI. (2022). BTI 2022 Country Report — Libya. The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index. https://bti-project.org/fileadmin/api/content/en/downloads/reports/country_report_2022_LBY.pdf

- Canare, Tristan. (2021). Decentralization and Development Outcomes: What Does the Empirical Literature Really Say?, *Review of Public Economics*, No(2),pp111-151.

- Darmawan. E.D .Rachmad. (2008). The practices of decentralization in Indonesia and its implication on local competitiveness. Master thesis. University of Twente, Enschede,

the Netherlands.
https://essay.utwente.nl/59282/1/scriptie_R_Darmawan.pdf.

- Eryılmaz, Bilal (2011), Public Administration-Kamu Yönetimi, Okutman Publishing-Okutman Yayıncılık, Ankara.

- Falleti, G. Tulia. (2004). A sequential theory of decentralization and its effects on the intergovernmental balance of power: Latin American cases in comparative perspective. The Helen Kellogg institute for international studies. *https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/314_0.pdf*

- Krejcie, Robert V. & Morgan, Daryle W. (1970). "Determining Sample Size for Research Activities" *Educational and Psychological Measurement*, 30, pp. 607-610. *https://home.kku.ac.th/sompong/guest_speaker/KrejcieandMorgan_article.pdf*

- Litvack, Jenny and Sheldon, Jessica. (2005). Decentralization Briefing Note. The World Bank. World Bank Institute. *http://web.worldbank.org/*

- OECD. (2019). Making Decentralization Work A HANDBOOK FOR POLICY-MAKERS. Organisation for Economic Co-operation and Development. www.oecd.org/cfe/regional.

- Saavedra, Pablo A. (2010). "A Study of the Impact of Decentralization on Access to Service Delivery." Dissertation, Georgia State University.

- Schneider, Aaron. (2003). "Decentralization: Conceptualization and measurement". *Studies in Comparative International Development* 38, 32–56. https://doi.org/10.1007/BF02686198

- USAID. (2021). DEMOCRATIC DECENTRALIZATION PROGRAMMING HANDBOOK. United States Agency for International Development. https://urban-links.org/wp-content/uploads/USAID_DDP_Handbook_508.pdf.

- Viglo, Simon Amegashie .(2014). "Decentralisation as a Strategy for Development", *Research on Humanities and Social Sciences*. Vol.4, No.13, PP1-10.

- World Bank. (2009). The World Bank Annual Report 2009 : Year in Review, Volume 1. Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/5991/9780821376072_overview.pdf?sequence=17&isAllowed=y.